تقديم الكتاب

يُعد التغيير السريع من أهم معالم وسمات العصر الحالي الذي نعيشه، فهو عصر التقدم العلمي والتقني الذي لا يقف التغيير فيه عند حد الأمور المادية، بل يتعداها إلي البيئة الاجتماعية بمعناها الواسع، ولمواجهة هذا التغيير يلزم الاهتمام بالإدارة والتي أصبحت من أعظم حقائق الحياة بكافة جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في كل البلدان حيث فعن طريقها يمكن تقدير الأمور وتصريف شئون الحياة، وبذلك فالإدارة تعتبر عنصراً خلاقاً وبناءً يهتم بالإنجاز وتحقيق الأهداف والوصول بالبشر إلي مستوي أفضل من إشباع الاحتياجات وكفاءة الخدمات.

فالإدارة الناجحة تُشكل إحدى الركائز المهمة لأي مجتمع من المجتمعات لبلوغ الكفاية التي تمكنه من استغلال موارده البشرية والمادية والعملية في مختلف مجالات حياته أو بعضها على الأقل، ومن ثم تشغيلها وتوجيهها في ضوء ما حدده من أهداف بحيث يتحقق له في النهاية وبصفة مستمرة ناتج يفيض بدرجة ملحوظة عن كل ما تم إنفاقه وما بذل فيه من جهد فينشأ عن اطراد القيمة المضافة في حركة المجتمع المستمرة الأمر الذي يشكل في النهاية نقلة نوعية في المجتمع.

ويُشكل علم الإدارة بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ الأساس النظري لإدارة المنظمات المجتمعية المختلفة، وبذلك فإن إدارة المؤسسات مهماً كان نوعها تُعد جانباً تطبيقياً لمفاهيم علم الإدارة ومبادئه وقياساً علي ذلك يمكن القول إن إدارة المؤسسات التعليمية تعتبر ميداناً تطبيقياً لهذه المفاهيم والمبادئ؛ لذاُ ارتبط تقدم المؤسسات التعليمية بإتباع مقومات الفكر الإداري المعاصر.

وبذلك فالإدارة تمثل جزءاً من نسيج المجتمع، وتمثل أيضا نظاماً فرعياً في إطار مجتمعي كلي، ولما كانت الإدارة التعليمية نظاماً فرعياً من الإدارة العامة، فهي تشتق أسسها منها؛ حيث يتأثر نمط الإدارة التعليمية بالنموذج السائد للإدارة العامة للمجتمع والدولة، وهذا بدوره يؤكد على إن الإدارة التعليمية لا تعمل بمعزل عن المجتمع، فهناك ارتباط وثيق بين العملية التربوية والعملية الإدارية؛ لذا فالإدارة التعليمية من أهم الأمور التي توليها الحكومات اهتماماتها وعنايتها، بعد أن تغيرت وظائفها واتسعت وتشعبت، فقد كانت وظائفها مقصورة على العناية بالمدارس الأولية وقلة من المدارس الثانوية يتعلم فيها قلة من أبناء الشعب، ولكن أصبحت وظيفتها في هذا العصر تشمل التعليم في مراحله المختلفة، ووضع المناهج والخطط وإعداد الكتب الدراسية، واختيار المعينات التعليمية وتطبيق تكنولوجيا التعليم العصرية وإعداد وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، والإشراف على التجارب التربوية، وتوجيه الرعاية بأنواعها إلى الطلاب والمعلمين، وتهيئة الفرص والامكانات لإظهار كافة القدرات والمهارات والاستعدادات والاستفادة منها .

ولقد ارتبط ظهور الإدارة مع ظهور الإنسان علي سطح الأرض وواجه الطبيعة بمشكلاتها وصعوباتها؛ لذا كان في حاجة إلي التعاون مع غيره لمواجهة تلك المشكلات والصعوبات وليستطيع التعامل والتفاعل بيسر، ولتحقيق ذلك بدأ تكوين الجماعات البشرية والتي كانت في حاجة إلي تنظيم وترتيب عن طريق وجود قائد يدير شئونها ويحظى باحترام وثقة هؤلاء الأفراد المسئول عنهم.

وقد أوضح ماكس فيبر أن تاريخ الإدارة العامة يرتبط بالحضارة المصرية حيث ذكر أن الدولة المصرية القديمة قد وجدت فيها إدارة حكومية منظمة وعلي نطاق واسع ومعترف بها من المجتمع المحلي الذي نشأت ومتواجدة فيه.

ويُشكل علم الإدارة بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ الأساس النظري لإدارة المنظمات المجتمعية المختلفة، وبذلك فإن إدارة المؤسسات مهماً كان نوعها تُعد جانباً تطبيقياً لمفاهيم علم الإدارة ومبادئه وقياساً علي ذلك يمكن القول إن إدارة المؤسسات التعليمية تعتبر ميداناً تطبيقياً لهذه المفاهيم والمبادئ؛ لذاُ ارتبط تقدم المؤسسات التعليمية بإتباع مقومات الفكر الإداري المعاصر.

ولقد أصبح من الحقائق المسلم بها وجود ارتباط وثيق بين تطور الإدارة وتحديثها بين مستوي التقدم الذي يحققه مجتمع معين. وهذا يبدو عند المقارنة بين مجتمع نام ومجتمع آخر أكثر تقدماً. فهناك العديد من المجتمعات النامية التي تمتلك قدراً هائلا من الموارد البشرية والاقتصادية، ولكن نظراً لتدني مستوي الخبرة الإدارية استمرت في موقع التخلف مقارنة مع المجتمعات الأخرى التي تملك حجماً أقل من الموارد البشرية والاقتصادية ولكنها تتميز بارتفاع مستوي الخبرة. ومن ثم تحتل موقع التقدم، ولعل السبب يكمن في أن المعرفة الإدارية تعني استغلال أفضل للموارد المتاحة بما يحقق إشباعاً أكبر للعديد من الاحتياجات الإنسانية.

وقد أصبحت الإدارة عملية هامة في المجتمعات المعاصرة، وأن أهميتها تزداد باستمرار نتيجة لزيادة الأنشطة البشرية واتساعها، وأيضاً نتيجة للتخصص والتنوع والتفرع، فقد أحدثت التطورات التكنولوجية ولازالت تحدث تغييرات كثيرة في تشكيل الإدارة وأنماطها، وهذا استلزم العمل باستمرار علي مواجهة تحديات التنظيم البشري والعلاقات الإنسانية وتعقيداتها، فأهم ما يميز الإدارة أو يوضح سماتها الأساسية هو الاستخدام والتطبيق لأساليب عدة من ميادين المعرفة.

وبذلك فالإدارة هي أحد العلوم الاجتماعية لها فروعها وتقسيماتها فهناك الإدارة في مجال الصناعة وفي مجال التجارة وفي مجال الزراعة، والسياسة والتربية والتعليم.

ومن هذا المنطلق تتطلب الإدارة ممارسة وظائف معينة لتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه من استخدام كافة الموارد البشرية والمادية والامكانات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة مثل التخطيط، التنظيم، التوجيه، القيادة، الرقابة، وهذه الممارسات والوظائف تعتمد في الأساس علي ما تمتلكه المؤسسة من موارد وإمكانات.

ويعتبر ميدان الإدارة التعليمية من ميادين الدراسات الحديثة وليدة القرن العشرين، فلم تظهر الإدارة التعليمية كعلم مستقل عن الإدارة العامة إلا منذ عام ١٩٤٦م، حين بدأت مؤسسة كلوج الأمريكية تهتم بها، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بها من جانب كل مكاتب التعليم بالولايات الأمريكية علي حد سواء، وانتقلت بعد ذلك إلي أوربا ومنها إلي الاتحاد السوفيتي ثم إلي بقية أنحاء العالم.

ولقد ترتب علي تطور الإدارة العلمية في إدارة المؤسسات التعليمية عبر السنوات الأخيرة من القرن الماضي وحتى اليوم تحول هذا العلم إلي علم متداخل التخصصات، تتكامل فيه معارف ومعطيات علوم أخري في بناء معرفي خاص بإدارة المؤسسات التعليمية. وفي إطار أن إدارة المؤسسات التعليمية علم متداخل التخصصات؛ يلزم أن تدرس من زوايا مختلفة تتناسب وكينونة هذا العلم، وأن تتعدد طرق البحث فيها بما يثري الدراسات في إدارة المؤسسات التعليمية ويزيدها عمقاً وأصالة، ويعمل علي زيادة كفاءتها وفعاليتها وإنتاجيتها؛ لذا قد فرض علم الإدارة التعليمية نفسه علي العلوم التربوية، ويتخذ لنفسه مكانة بين العلوم، إذ تقدمه كليات التربية ضمن مقرراتها الدراسية. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالتعليم كضرورة من ضرورات الأمن الاقتصادي

والاجتماعي والقومي والمحافظة علي سلامة البلاد وأمنها ومكانتها الدولية فقد عملت الحكومات التي تتبع اللامركزية علي أن تتدخل في أمور التعليم ويكون لها دور في توجيهه توجيهاً قومياً.

ونتيجة لتميز العصر الحالي والذي نعيشه بالتغير المعرفي والتطور التكنولوجي السريع والذي ينعكس أثره علي كافة مجالات الحياة؛ مما جعل الأمم تعمل جاهدة علي مواكبة التطورات الحادثة بما يساير ثقافتها. ونتيجة لآن العنصر البشري هو أساس هذا التطور تعمل كل دولة علي إعداد وتربية أبنائها تربية سليمة تربط به بين الماضي والحاضر وتسعي للوصول إلي مستقبل أفضل لتحقيق أمالها؛ لذا تعمل علي التخطيط لتحقيق أهدافها المتوقعة من التعليم والذي يرتكز أساساً علي وجود إدارة ناجحة، فالإدارة هي المسئولة عن النجاحات والإخفاقات في كل المجالات في أي مؤسسة فهي التي تقرر سير الأمور وتحقيق الأهداف التي يهدف المجتمع إلي تحقيقها. فالإدارة الناجحة تُشكل إحدى الركائز المهمة لأي مجتمع من المجتمعات لبلوغ الكفاية التي تمكنه من استغلال موارده البشرية والمادية والعملية في مختلف مجالات حياته أو بعضها على الأقل، ومن ثم تشغيلها وتوجيهها في ضوء ما حدده من أهداف بحيث يتحقق له في النهاية وبصفة مستمرة ناتج يفيض بدرجة ملحوظة عن كل ما تم إنفاقه وما بذل فيه من جهد فينشأ عن اطراد القيمة المضافة في حركة المجتمع المستمرة الأمر الذي يشكل في النهاية نقلة نوعية في المجتمع.

وإذا كان هدف التربية الأساسي في مفهومها المعاصر هو التغيير والتطوير؛ لذا فهي تحتل المكانة الأولي بين وسائط الإصلاح والتقدم في أية دولة ومرجع هذه النتائج التي تحققها هو إدارتها والتي تمثل المسئول الأول عن سير العملية التعليمية بكافة جوانبها ومرجع ذلك أن نجاح آي عمل من الأعمال هو طريقة إدارته وتوجيهه نحو الأهداف

المرغوبة، فالواقع يشير إلي أن تطوير آي عمل ينبغي أن يتضمن الإدارة حيث تمثل أساس نجاحه، ومن ثم فلتطوير النظام التعليمي يلزم تطوير إدارته وتحديثها.

ونتيجة لتزايد أعداد الطلاب في المدارس ومحاولة التخطيط لاستيعاب كل هذه الأعداد والتأكد من إن كل الإنفاقات تؤتي ثمارها أدي ذلك إلي الاهتمام بتطوير الإدارة التعليمية، وقد تأثرت الإدارة التعليمية في نشأتها وتطورها بالإدارة العامة لدرجة أنها اتخذت لنفسها إطاراً مشابها لها، فالآلة هي المدرسة، والطلاب يمثلون حجم الآلة وسعتها، والإنتاج يتمثل في العملية التعليمية، وكمية الإنتاج هم الخريجين من المدرسة.

والإدارة المدرسية تعتبر جزءً من الإدارة التعليمية والتي هي جزء أيضاً من الإدارة العامة، وهي جزءً من إدارة التربية وتعتبر علاقاتها بالإدارة التعليمية علاقة الجزء بالكل؛ لذا لا يمكن فهمها إلا في ظل الإدارة التعليمية لأنها تستمد شخصيتها من النظام التعليمي كله. وتتحدد بأنها علي مستوي المدرسة، ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالمستويات العليا للإدارة التعليمية، وبالمجتمع والبيئة المحلية وتتم وفق سياسة الدولة، مجموعة من الأنشطة والعمليات تتضمن التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة تمارس داخل المدرسة لتحقيق أهداف محددة لتحسين وتطوير العملية التعليمية.

وبقدوم الألفية الثالثة وما تتسم به من ثورة علمية وتكنولوجية واتصالات، أصبحت المعرفة قوة حقيقية تؤدي إلى التقدم، وهذا لا يمكن إلا من خلال نظام تعليمي كفء قادر على إنتاج تلك المعرفة وتطويرها وتحقيق ذلك يحتاج إلى البحث عن هياكل تربوية حديثة ورؤية جديدة للمؤسسة التعليمية ودورها التربوي من خلال إدارة (قيادة) تربوية واعية متعددة الكفايات تتميز بالمرونة والتكيف مع المعطيات الجديدة، كما تتميز بالقدرة على إدراك العلاقات واتخاذ القرارات. فالإدارة المدرسية الحديثة تعتمد على

الديمقراطية والمشاركة والعلاقات الإنسانية ونبذ الفردية والتسلط وتستند إلى التقنيات الحديثة والأسلوب العلمي في تطوير وتجديد التعليم ويحتل اختيار العناصر القيادية وتأهيلها موقع الصدارة في أولويات التطوير إذ تتجه البحوث التربوية إلى التركيز على تطوير الإداريين في النظم التعليمية في ضوء النظريات الإدارية الحديثة؛ لذا ظهرت مجموعة من الاتجاهات الإدارية لإصلاح التعليم استهدفت تطوير بنية المدرسة لكي تتواءم وتتكيف مع المتغيرات العالمية، وذلك لتحسين فاعلية المدرسة وبالتالي تحسين مخرجاتها التعليمية.

ومن هذه الاتجاهات التي تناولها الكتاب التخطيط الاستراتيجي والتدريب والتنمية المستدامة في المدرسة ونظام الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة التعليم المدرسي.

وهذا الكتاب نأمل أن يفيد العاملين في مجال الإدارة التعليمية والممارسين لها والذين يعملون من خلالها ويتأثرون بها وهم العاملين في المدارس من موجهين ومديرين ونظار ومعلمين، وأيضا نأمل أن يفيد دارسي الإدارة التعليمية والمهتمين بها من الباحثين.

اسأل الله أن يجدوا جميعاً الفائدة المرجوة من هذا الكتاب والله الموفق.

د. أسامة محمد سيد علي